OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

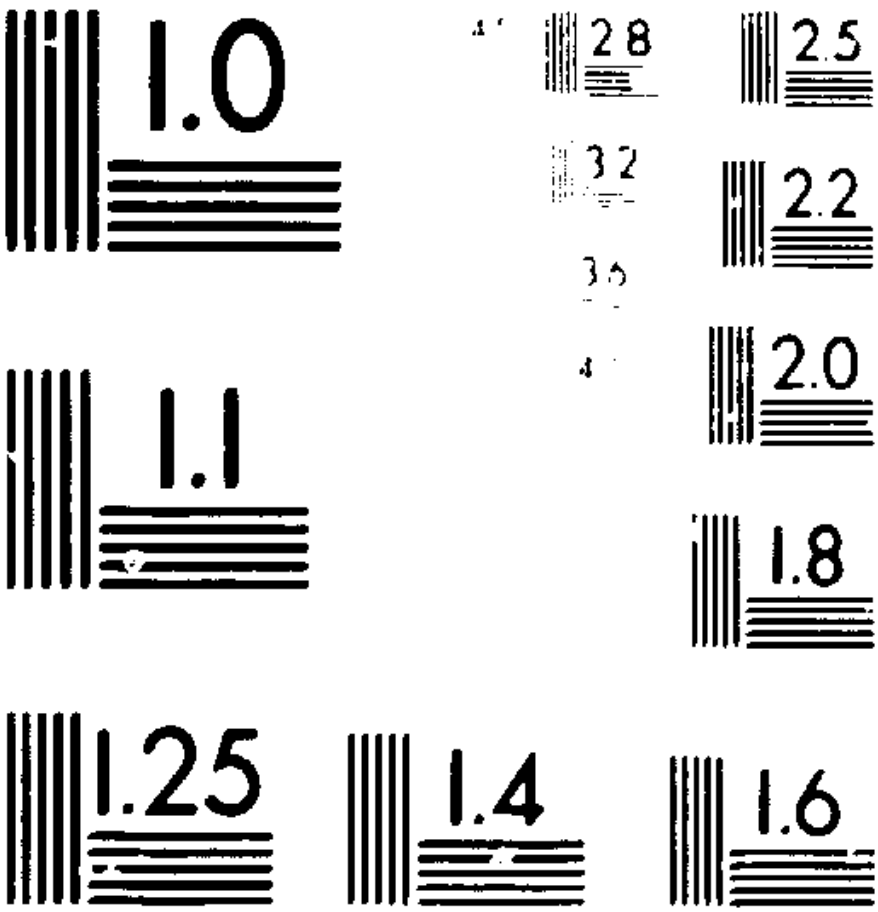

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
ANSI and ISO TEST CHART No. 2

Distr.
GENERAL
ID/CONF.5/26
18 January 1984
ARABIC
Original: ENGLISH

13712-A

منظمـــة الأمـــم المتحـــدة للتنميـــة الصناعيـــة

مؤتمـــر اليونيدو العام الرابـــع

فيينا، النمسا، ٢- ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٤

البند ٦

عقد التنمية الصناعية لافريقيا :
استعراض التقدم ، والاقتراحات المتعلقة بالطرق والوسائل الرامية الى تحقيق أهدافه

ورقة مناقشة

The Industrial Development Decade for Africa: Review of progress, and proposals on ways and means to attain its objective. Issue paper.

2258

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

عقد التنمية الصناعية لافريقيا: استعراض التقدم ، والاقتراحات المتعلقة بالطرق والوسائل الرامية الى تحقيق أهدافه

ورقة مناقشة أعدتها أمانة اليونيدو

V.83-80397

مقدمـــة

١ - حـــدد اعـلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي، اللذيـــن اعتمدهما المؤتمر العام الثاني لليونيدو (A/10112، الفصل الرابع) ، هدفا شاملا بالنسبة للبلـــدان النامية بأن تحقق نسبة ٢٥ في المائة على الأقل من مجموع الانتاج العالمي بحلول عام ٢٠٠٠ . وحدد من هذا الرقم حصة نسبتها ٢ في المائة على الأقل للمنطقة الافريقيـــة . وأكد من جديد هذا الهدف بقوة في اعلان وخطة عمل نيودلهي بشأن تصنيع البلدان الناميـــة والتعاون الدولي لتنميتها الصناعية (ID/CONF.4/22، و Corr.1، الفصل السادس) ، اللذيـــن اعتمدا في المؤتمر العام الثالث لليونيدو ، واعتمد في مناسبته قرار بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا (المرجع نفسه ، الفصل الرابع ، الفقرة ٢٧٦) . ومن ثم أعلن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، وكذلك الجمعية العامة ، في قرارهـــا ٣٥/٦٦ بـــاء ، الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية في افريقيا .

٢ - ويكشف تضمين الهدف المحدد بـ ٢ في المئة في برنامج العقد من ثلاثة ملامح هامـــة . فهـو أولا ، وكما تم التشديد عليه في خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا (A/S-11/14 ، المرفق الأول) ، يؤكد من جديد أن الصناعة قطـــاع ذو أولوية ويولى التصنيع مكانا مركزيا في الخطط الشاملة للدول الافريقية ، لتنميتها الطويلة الأجل ، وذلك بوضع سلسلة متناسقة من الاجراءات لتنمية الصناعة التحويلية جنبـــا الـــى جنب مع كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى . ثانيا ، هو يضع اطارا زمنيا لتحقيق الهـدف المحدد بـ ٢ في المائة اذ يتضمن الأهداف الفرعية المحددة بـ ١ في المائة بالنسبة لعـام ١٩٨٥ و١ر٤ في المائة بالنسبة لعام ١٩٩٠ . ثالثـا ، وهذا هو الأهم يتحقق التصنيع ببرنامج من الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان الافريقية . أما الاكتفاء الذاتـــي فـــي قطاعات الأغذيـة ومواد البناء والملابس والطاقـة فيتم تحقيقه مع نهاية العقد الحالي، بينما سيتم وضع الأسس من أجل التنمية المرحلية للصناعات الأساسية التالية ، الضرورية لبلوغ الاعتماد على الـذات : الصناعات الغذائية والزراعية وصناعات البناء والصناعات المعدنية والصناعـات الميكانيكية والصناعات الكهربائية والالكترونيـة والصناعات الكيميائية والصناعات الحراجية وصناعـة الطاقـة .

أولا - التنمية الاقتصادية والصناعية في افريقيـا

أثر الكســاد الحالـــي

٣ - ما زالـت حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالـي في المنطقـة أقل، بشكل ملحوظ ، من المتوسط النسبي لكافة البلدان الأخرى النامية ، بينما هبط الأداء الزراعي هبوطا حادا ، ويكاد لا يقارن بالأداء خلال العقد السابق أو الأداء في المناطق النامية الأخـرى . وهناك ٢٦ بلدا من أقل بلدان العالم نموا في هذه المنطقة ، وهذا ما أسهم في انخفـــاض معدلات النمو في افريقيا .

٤ - وجاء الكساد الاقتصادي العالمي فزاد الوضع سوءا . فقد سجلت افريقيا معدلات نمو سلبيه [١] . والواقع أن افريقيا ، التي تعتمد اعتمادا كبيرا في دخلها من الصادرات على مبيعات السلع الأولية ، تضررت كثيرا بهبوط الأسعار وتدني الطلب على هذه السلع في الأسواق الموجودة في الشمال . وتفاقم وضع الديون في عدة بلدان من جراء ارتفاع أسعار الفوائد . كما أن الكساد الاقتصادي في الشمال أصاب في السنوات الأخيرة المساعدة الانمائية الرسمية (ODA) التي تمنحها البلدان المتقدمة النمو والتي تتوقف عمليا على الظروف الملائمة في تلك البلدان . ففي عام ١٩٨٠ ، بلغت حصة افريقيا من حصيلة المساعدة الانمائية الرسمية ٣٤ر٤ في المائة ، الا أنها كانت تشمل تدفقات الأموال من بلدان مانحة من خارج منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي (OECD) . وتعتبر هذه الحصة أقل مما كانت في عام ١٩٧٥ اذ بلغت في ذلك الحين ٩ر٣٦ في المائة . كما أن القيم الحقيقية هبطت بسبب التضخم .

٥ - وفي عام ١٩٧٥ ، كانت حصة المنطقة الافريقية ٨٨ر٠ في المائة من مجموع القيمة المضافة الصناعية في العالم ، ثم ارتفعت الى ١١ر١ في المائة بحلول عام ١٩٨٢ والواقع أن هذا الرقم يفوق الهدف المحدد لعام ١٩٨٥ في خطة عمل لاغوس وهو واحد في المائة ، وهكذا يبدو للوهلة الأولى أن الهدفين التاليين لافريقيا ، وهما ٤ر١ في المائة بالنسبة لعام ١٩٩٠ و ٢ في المائة لعام ٢٠٠٠ ، يمكن تحقيقهما . ولكن لا بد من التذكير هنا بأن طبيعة الهدف النسبية تعني أنه اذا لم يحدث انتعاش متواصل للاقتصاد العالمي فان القيمة المضافة الصناعية الفعلية لافريقيا بالأرقام المطلقة قد تبقى مع ذلك ضئيلة ، وبذا فقد لا تسهم الا قليلا في التنمية الشاملة لهذه المنطقة .

٦ - ولقد تأثر نمو الانتاج الصناعي في المنطقة بركود الأسواق المحلية ، ونقص امدادات المواد الخام اللازمة للصناعات الرئيسية ، وعدم توفر القوى العاملة الصناعية التي تملك المهارات والخبرة ، ونقص المواد وقطع الغيار والماكينات المستوردة . وكان من المحتم أن يؤدي الطابع الراكد للاقتصادات المحلية في مجملها الى هبوط الاستثمار الصناعي وبالتالي الى الحد من تزايده في المستقبل .

ثانيا - الاعتبارات الخاصة بتنفيذ البرنامج الخاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا

٧ - على الرغم من قيود البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية حاليا ، فمن المتوقع أن يسهم البرنامج الخاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا [٢] ، الذي اعتمده المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين لتنفيذ العقد ، في التعجيل بعملية التصنيع في افريقيا . ويعتمد على القيام بخطوة حاسمة نحو التنمية المتكاملة للموارد البشرية والآليات المؤسسية والقدرات التكنولوجية اللازمة لاستخدام خيرات المنطقة من الثروات الطبيعية والمواد الأولية بصورة فعّالة ، وتوسيع نطاق الأسواق المحلية ، وزيادة جوانب التكامل ، وتقوية الروابط بين الصناعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى . والبرنامج يحث كل بلد على اعتماد استراتيجية وطنية قائمة على مجموعة من الصناعات الأساسية المنتقاة بعناية والمتلائمة مع موارد

البلد ومواده الأولية (وخاصة الطاقة) ، تكملها مشاريع دعم استراتيجية ، والقيام في الوقت نفسه بتعزيز التعاون دون الاقليمي في تنمية الصناعات الأخرى . ولابد أن تؤدي استراتيجية التنمية هذه ، القائمة على الاعتماد الجماعي على الذات والاكتفاء الذاتي ، واذا ما خططت بعناية ، الى نظام للانتاج في المنطقة يعزز بعضه البعض ويتطابق مع أهداف خطة عمل لاغوس .

ألف - الاستثمار الجديد في الصناعة

٨ - يقدّر مجموع الاستثمار الجديد في الصناعة طوال العقد بـ ١٤٠ ألف مليون دولار ، يخصص منها ٩٩ ألف مليون لصناعات معينة . ويخصص من هذا المبلغ ٢٧ ألف مليون دولار لمعدات الطاقة (لمواجهة الانتاج المتزايد للكهرباء البالغ ٦٤ ألف ميغاواط) ، و ٤٥٠ ١٩ مليون دولار لمعدات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ، و ٨٢٠ ١١ مليون دولار لانتاج المعادن (في المقام الأول الحديد والصلب) .

٩ - وتستأثر هذه المجموعات الثلاث من المنتجات معا بحوالي ٦٠ في المائة من مجموع الاستثمارات المخصصة للصناعة . ويتوقع أن يوفر الاستثمار في تجهيز المواد الغذائية البالغ ٥٦٨ مليون دولار ، في جملة ما يؤمن ، ٢٦ مليون طن اضافي من الحبوب والدرنات . ويقدّر الاستثمار في المنسوجات وآلات النسيج بـ ٣٠٠ ٦ مليون دولار ، وفي لب الخشب والورق وغير ذلك من منتجات الأخشاب ٣٠٠ ٨ مليون دولار ، أي أقل بقليل من الاستثمار في مواد البناء (الاسمنت وصلب الانشاءات والزجاج) البالغ ٧٥٠ ٨ مليون دولار . ويقدّر للاستثمار في الأسمدة البالغ ٧٥٠ ٣ مليون دولار أن يوفر ٤٫٩ مليون طن اضافي من الانتاج . وسيزيد الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالمعدات الهندسية الزراعية نتيجة الاستثمار البالغ ٢٦٦ ٥ مليون دولار في هذا المجال . وقدّر الاستثمار في الصناعات الهندسية الأساسية بالنسبة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ بمبلغ ٢٩٥ ١ مليون دولار .

١٠ - ومع أنه من الأسباب المشجعة أن يلاحظ أن البنك الافريقي للتنمية قد خصص في اعتماداته ٠٠٠ ١ مليون من دولارات الولايات المتحدة لتمويل مشاريع الاستثمار الصناعي في افريقيا خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، الا أنه ينبغي القيام بمحاولات لزيادة المدخرات المحلية والاستثمار في الصناعة على الصعيد الوطني . ولكن يجب أن تقترن المساعي المحلية بجهود مماثلة من قبل الوكالات الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف للتأكد من تأمين الاحتياجات الضرورية من القطع الأجنبي .

١١ - ولا بد للبلدان الافريقية والمنظمات الاقليمية من اتباع نهج جديدة في اعداد مشاريع الاستثمار تجتذب المستثمرين المحليين والأجانب على السواء . وفي هذا الصدد، يكتسب اعداد مشاريع صناعية أساسية سليمة أهمية خاصة . وحيث أن معظم مؤسسات التمويل تبدي استعدادا أكبر للبحث في المشاريع التي تقدمها البلدان المعنية ، فان على البلدان الافريقية أن تتولى بنفسها تقديم طلباتها الى مؤسسات التمويل الصناعي والوكالات المانحة ، وتتولى متابعتها .

٤ - وجاء الكساد الاقتصادي العالمي فزاد الوضع سوءا . فقد سجلت افريقيا معدلات نمو سلبيه [١] . والواقع أن افريقيا ، التي تعتمد اعتمادا كبيرا في دخلها من الصادرات على مبيعات السلع الأولية ، تضررت كثيرا بهبوط الأسعار وتدني الطلب على هذه السلع في الأسواق الموجودة في الشمال . وتفاقم وضع الديون في عدة بلدان من جراء ارتفاع أسعار الفوائد . كما أن الكساد الاقتصادي في الشمال أصاب في السنوات الأخيرة المساعدة الانمائية الرسمية (ODA) التي تمنحها البلدان المتقدمة النمو والتي تتوقف عمليا على الظروف الملائمة في تلك البلدان . ففي عام ١٩٨٠ ، بلغت حصة افريقيا من حصيلة المساعدة الانمائية الرسمية ٣٤ر٤ في المائة ، الا أنها كانت تشمل تدفقات الأموال من بلدان مانحة من خارج منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي (OECD) . وتعتبر هذه الحصة أقل مما كانت في عام ١٩٧٥ اذ بلغت في ذلك الحين ٣٦ر٩ في المائة . كما أن القيم الحقيقية هبطت بسبب التضخم .

٥ - وفي عام ١٩٧٥ ، كانت حصة المنطقة الافريقية ٨٨ر٠ في المائة من مجموع القيمة المضافة الصناعية في العالم ، ثم ارتفعت الى ١١ر١ في المائة بحلول عام ١٩٨٢ والواقع أن هذا الرقم يفوق الهدف المحدد لعام ١٩٨٥ في خطة عمل لاغوس وهو واحد في المائة ، وهكذا يبدو للوهلة الأولى أن الهدفين التاليين لافريقيا ، وهما ٤ر١ في المائة بالنسبة لعام ١٩٩٠ و ٢ في المائة لعام ٢٠٠٠ ، يمكن تحقيقهما . ولكن لا بد من التذكير هنا بأن طبيعة الهدف النسبية تعني أنه اذا لم يحدث انتعاش متواصل للاقتصاد العالمي فان القيمة المضافة الصناعية الفعلية لافريقيا بالأرقام المطلقة قد تبقى مع ذلك ضئيلة ، وبذا فقد لا تسهم الا قليلا في التنمية الشاملة لهذه المنطقة .

٦ - ولقد تأثر نمو الانتاج الصناعي في المنطقة بركود الأسواق المحلية ، ونقص امدادات المواد الخام اللازمة للصناعات الرئيسية ، وعدم توفر القوى العاملة الصناعية التي تملك المهارات والخبرة ، ونقص المواد وقطع الغيار والماكينات المستوردة . وكان من المحتم أن يؤدي الطابع الراكد للاقتصادات المحلية في مجملها الى هبوط الاستثمار الصناعي وبالتالي الى الحد من تزايده في المستقبل .

ثانيا - الاعتبارات الخاصة بتنفيذ البرنامج الخاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا

٧ - على الرغم من قيود البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية حاليا ، فمن المتوقع أن يسهم البرنامج الخاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا [٢] ، الذي اعتمده المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين لتنفيذ العقد ، في التعجيل بعملية التصنيع في افريقيا . ويعتمد على القيام بخطوة حاسمة نحو التنمية المتكاملة للموارد البشرية والآليات المؤسسية والقدرات التكنولوجية اللازمة لاستخدام خيرات المنطقة من الثروات الطبيعية والمواد الأولية بصورة فعّالة ، وتوسيع نطاق الأسواق المحلية ، وزيادة جوانب التكامل ، وتقوية الروابط بين الصناعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى . والبرنامج يحث كل بلد على اعتماد استراتيجية وطنية قائمة على مجموعة من الصناعات الأساسية المنتقاة بعناية والمتلائمة مع موارد

باء - المواد الخام

١٢ - افريقيا ، وان كانت غنية في مخزوناتها من العديد من الموارد الطبيعية ، الا أن مستوى التجهيز الصناعي للمواد الخام فيها ما زال متدنيا نسبيا ، حيث يتألف جزء كبير من الصادرات الافريقية من مواد خام يجري تصنيعها في الخارج . وقد يرجع استمرار هذه التركة الموروثة عن العهد الاستعماري في جانب منه الى سيطرة الشركات عبر الوطنية على كثير من الثروات الطبيعية الافريقية . وهكذا ، فان البلدان الافريقية تميل لأن تخسر على الجانبين : تخسر بضياع القيمة المضافة الناتجة عن عمليات التجهيز المحلي وتخسر لكونها تستورد من جديد المواد الخام المصدرة في شكل مجهز .

١٣ - ومن شأن تجهيز الفواكه والنباتات والعديد من المواد الغذائية الأخرى أن يساعد في التخفيف من مشاكل التخزين والتلف . وبامكان تزايد عمليات تصنيع القطن والألياف الطبيعية الأخرى المتوفرة في جزء كبير من افريقيا وتحويلها الى منسوجات وملابس أن يساعد على تخفيض فاتورة الاستيراد الكبيرة الخاصة بالألياف الاصطناعية . كما أن تجهيز الأخشاب المتزايد من شأنه أن يوفر المواد اللازمة لصنع الأثاث والمفروشات المنزلية ولصناعة البناء ، في حين أن تجهيز المعادن يساعد على تنمية الصناعات الخاصة بالمنتجات المعدنية .

١٤ - بيد أن التجربة دلت على أن العديد من المؤسسات التجارية الافريقية اضطرت الى العمل دون طاقتها الانتاجية بمراحل نظرا لافتقارها الى المواد الخام . وكان بالامكان التغلب على هذه الحالة باعتماد نهج متعدد الجنسية لانشاء أو احياء الصناعات الأساسية ، بحيث يمكن تعزيز التجارة داخل المنطقة بالمواد الخام الزراعية والمعدنية لدعم الصناعات المحلية بدلا من الاستمرار في النمط التجاري الراهن الموجه نحو الخارج .

جيم - الموارد البشرية

١٥ - مع أن نسبة الموارد الى السكان في افريقيا تعتبر أفضل النسب في العالم ، فانه ينقصها الرجال والنساء المهرة ، في كافة المجالات ، لضمان تنمية مواردها الطبيعية بصورة فعّالة . وقد اتفق ، في اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتعجيل بتنمية الموارد البشرية من أجل التنمية الصناعية الذي عقد للتحضير للمؤتمر العام الرابع ، على وجوب ايلاء افريقيا عناية خاصة في هذا الشأن . ولوحظ في هذا الصدد أن :

(أ) طاقة التعليم العالي في افريقيا أقل بكثير من أن تتناسب مع الأهداف الصناعية ؛

(ب) غالبية البلدان في افريقيا لا تزال في "المرحلة الأولية" من التصنيع وتتمثل المشكلة في الكيفية التي تستطيع بها بناء وتحسين قدراتها التكنولوجية الصناعية ؛

(ج) هناك وضعا مناسبا في افريقيا للتعاون الاقليمي بين البلدان على غرار المؤسسات الثلاث التي أنشئت للتصميم والتكنولوجيا وبحوث التدريب الصناعي ؛

(د) الأولويات في افريقيا هي بتنمية المهارات ذات القيمة القابلة للاستخدام على المستويين العالي والمتوسط ، مع استناد السياسة الى تحديد مستويات المهارة الحاسمة . وينبغي أن تساند البرامج التكنولوجية وبرامج محو الأمية هذه الأولويات (ID/WG.394/8 ، الفقرة ٤٢) .

دال - التكنولوجيا

١٦ - تعتمد الصناعة في افريقيا اعتمادا كبيرا على التكنولوجيات الغربية ربما أكثر من أية منطقة أخرى . وغالبا ما تكون هذه التكنولوجيات غير ملائمة للظروف الاقليمية . فبدلا من أن تزيد الى أقصى حد استخدام الأيدي العاملة المتوفرة بكثرة في افريقيا ، تميل هذه التكنولوجيات الى أن تكون كثيفة الاستخدام للمهارات والادارة ورأس المال والواردات والطاقة .

١٧ - وكما أشير اليه في ورقة المناقشة حول تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية من أجل التنمية الصناعية في البلدان النامية (ID/CONF.5/5) ، سيتعين تقديم عون خاص للبلدان الافريقية في مجال تنمية القدرات التكنولوجية . ولفت الانتباه كذلك الى الاقتراح المقدم بضرورة أن تسعى البلدان النامية الى تخصيص ١ر٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للبحث والتطوير بحلول عام ١٩٩٠ ، بحيث تبلغ هذه النسبة ٢ في المائة كحد أدنى بحلول عام ٢٠٠٠ .

هاء - الطاقة

١٨ - يقدّر بأن الاستهلاك المتراكم للفحم والبترول والغاز الطبيعي سيؤدي الى استنزاف هذه الموارد الثلاثة في عام ٢١١٣ ، وعام ٢٠١٢ وعام ٢٠٣٧ على التوالي . وكلما ازداد الاعتماد على البترول كمصدر لايرادات التصدير في المستقبل ، اقترب موعد نفاد هذا المورد .

١٩ - وتنعم افريقيا بمصادر وفيرة للطاقة الجديدة والمتجددة ، وخاصة الطاقة الكهرمائية والشمسية والريحية والحرارية الأرضية . فمثلا ، تشير التقديرات الى أن افريقيا تملك حوالي ٣٥ في المائة من موارد الطاقة الكهرمائية الموجودة في العالم ، ولا يستغل منها حاليا سوى ٥ر١ في المائة . لذا ، فان استخدام افريقيا لامكانيتها من الطاقة الكهرمائية مسألة أولوية بالنسبة اليها . والحاجة الى تعاضد الجهود في هذا المجال واضحة . ومن التوصيات الواردة في ورقة المناقشة التي أعدت للبند ٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت (ID/CONF.5/15) أن على اليونيدو أن تبدأ برامج تتعلق باستخدام الطاقة الكهرمائية من أجل التنمية الصناعية ، بما في ذلك الاضطلاع ببرامج لتطوير الوحدات الكهرمائية الصغيرة .

٢٠ - وتواجه البلدان الافريقية المستوردة للنفط نقصا حادا في النقد الأجنبي ، وباتت امدادات الطاقة للصناعة في كثير من الأحيان غير كافية . وتعتبر افريقيا مصدرة صافية

النفط - بل ان صادرات النفط الخام تفوق الواردات حتى في افريقيا الاستوائية . وان استعداد البلدان المصدرة للنفط في التعاون ، كأن تسمح مثلا للبلدان المستوردة بدفع جزء من قيمة واردا تها بعملاتها المحلية ، يمكن أن يؤدي الى تخفيف حدة مشاكل المنطقة الافريقية .

ثالثا - التدابير الوطنية والاقليمية

٢١ - يرد في مرفق هذه الوثيقة تصور لاحتمالات العرض والطلب بالنسبة لفئات مختارة من المنتجات ذات الأولوية ، ويؤكد حجم الطلب في القطاعات ذات الأولوية وضرورة الحفاظ على الموارد الشحيحة الحاجة الى التركيز على صناعات أساسية معينة .

٢٢ - أما الصناعات الجوهرية القائمة على الموارد ، مثل تلك التي تتصل بتجهيز الأغذية ومنتجات الجلود ، والمنتجات القائمة على الأخشاب ، والنسيج والملابس ، ومنتجات اللب والورق، فهي كثيفة اليد العاملة نسبيا ، ومن ثم تكون في متناول البلدان الافريقية . وتشمل الصناعات القائمة على الهندسة في المقام الأول ، تلك التي تنتج العدد المكنية عامة الأغراض ، وتؤمن مرافق مثل المسابك ووحدات الحدادة والمعالجة بالحرارة وورش الطلاء بالمعادن والخراطة.

٢٣ - والى جانب التركيز على مشاريع الصناعات الجوهرية ، ينبغي اعطاء أولوية لتنمية القدرات المتصلة بذلك . ويتطلب بلوغ التصنيع القائم على الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي تطوير جهاز صناعي تنسيقي فعّال يضمن ادخال أهداف العقد في خطط التنمية الوطنية ، وانشاء جهاز يضمن تنفيذ برنامج العقد بصورة كاملة . وقد جاء وصف للخطوات التمهيدية الواجب اتخاذها على كل من الصعيدين الوطني ودون الاقليمي في البرنامج وفي المبادىء التوجيهية لاستهلال الأعمال ذات الأولوية . ويجب التركيز بوجه خاص على اشراك الجماعات الصناعية والتجارية المحلية في الترتيبات المؤسسية الخاصة بالعقد .

٢٤ - وفيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات الصناعية ، يتعين أن يكون التركيز الرئيسي على تطوير نظام للانتاج المعتمد على ذاته (بما في ذلك تنمية الأسواق المحلية وأسواق التصدير) ، على أساس تنمية الموارد البشرية والطبيعية والقدرات التكنولوجية المستقلة (٣).

٢٥ - وعلاوة على تصحيح اختلال التوازن بين عدد المتخرجين حاليا من المؤسسات التعليمية والتدريبية وبين احتياجات التنمية الصناعية ، لا بد من توجيه عناية خاصة أيضا الى توفير خدمات الاستشارة والادارة والمعلومات التقنية والارشاد ، بحيث يمكن تقديم المشورة المالية والتقنية والتسويقية الملائمة للمؤسسات على مختلف المستويات .

٢٦ - ويمكن لكل بلد أن يختار صناعات ومشاريع جوهرية من بين تلك التي سبق ذكرها ، مع مراعاة المنظورات والأسواق على المستويين الوطني ودون الاقليمي ، في حدود أطر زمنية محددة ونظرا الى أن بعض البلدان لا تتوافر لديها الموارد اللازمة لانشاء مثل هذه الصناعات،

بينما لا تتوافر أسواق كافية لغيرها ، تستطيع بلدان افريقيا من خلال تجميع مواردها وانشاء صناعات متعددة الجنسيات لا أن تتغلب على العوائق التي تواجه تنميتها الصناعية حاليا فحسب ، بل وأن تسهم كذلك في تحقيق الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي في التصنيع . وتمت خطوة أولى نحو وضع برنامج متكامل للصناعات الجوهرية المتعددة الجنسيات من خلال تنظيم اجتماعات على المستوى دون الاقليمي للبحث في تعزيز التعاون الصناعي بين البلدان الافريقية في الأقاليم الفرعية الأربعة . وتتعلق مشاريع الصناعات الجوهرية ومشاريع الدعم دون الاقليمية التي تم تحديدها في الاجتماعات بالمعدات الخاصة بالزراعة والنقل ، والمواصلات ، وتوليد الطاقة ونقلها ، والأسمدة ، والمبيدات ، والمستحضرات الصيدلية ، والحديد والصلب وغيرهما من الفلزات ، ومواد البناء ، والطاقة ، وخاصة الطاقة الكهرمائية .

٢٧ - ومن المهم تحسين مؤسسات التدريب الرئيسية بحيث يمكنها أن تصبح "مراكز تفوق" دون اقليمية واقليمية في مجالات وقطاعات فرعية صناعية محددة ، لا سيما وأن على البلدان الافريقية عامة أن تتصدى لمشاكل متشابهة في مجالي التعليم والتدريب . وسيعمل ذلك على تحقيق تبادل الخبرات واستخدام التسهيلات بصورة فعّالة ، وعلى تحقيق أفضل استخدام للموارد المالية والمؤسسية المتاحة .

٢٨ - وتفتقر افريقيا بشدة الى هيكل أساسي للنقل والمواصلات*. واجمالي الناتج القومي محدود في كل بلدان هذه المنطقة ، التي يتجاوز عددها الخمسين باستثناء القليل منها ، وذلك بسبب تدني مستويات الدخول وقلة السكان معا . لذا فان الأسواق الفردية للسلع الصناعية محدودة ، ولا يمكن ، بالنسبة للعديد من المنتجات ، تحقيق وفورات الانتاج الكبير اللازمة لكفاءة الانتاج ، ويلزم لحل هذه المشكلة زيادة التكامل بين الاقتصادات الافريقية والتعاون فيما بين بلدان المنطقة . وقد تتعرقل هذه الخطوات التي تهدف الى زيادة أحجام الأسواق بسبب الافتقار الى الارادة السياسية من جانب قادة افريقيا . وتشكل رداءة شبكة النقل والمواصلات في المنطقة عائقا آخر يعترض سبيل المزيد من التكامل . وستكون هناك حاجة الى استثمارات كبيرة ، يلزمها موارد خارجية ، لتخفيف هذا القيد ، والواقع أن الاستثمارات اللازمة لتنمية الهياكل الأساسية والطاقة والموارد البشرية قد تتجاوز كثيرا احتياجات الصناعة الى الاستثمار المباشر .

---

* مع أن هناك جهودا تبذل حاليا في هذا الصدد في اطار عقد النقل والمواصلات لأفريقيا (١٩٧٨ - ١٩٨٨) .

رابعا - التعاون الدولي

ألف - اسهام البلدان الصناعية

٢٩ - انخفض نصيب افريقيا من المساعدة الانمائية الرسمية خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ، على النحو المشار اليه في الفقرة ٤ أعلاه . وفضلا عن ذلك ، كان متوسط معدل الزيادة السنوية في القيمة ، بالأسعار الجارية ، ٧ر٧ في المائة ، وهو أقل بكثير من معدل التضخم المحلي . وهناك أيضا تزايد كبير في خروج النقد الأجنبي بسبب تسديد الديون والتغييرات في أسعار الفوائد . وهناك حاجة واضحة الى رفع مستويات المساعدة الانمائية الرسمية لافريقيا والى توجيه المزيد من هذه المساعدة للصناعة ولأوجه النشاط المتصلة بالصناعة .

٣٠ - وينبغي الاستفادة الكاملة من الأجهزة الدولية القائمة ، مثل البنك الدولي، واتفاقية لومي ، ونظام المشاروات التابع لليونيدو ، وغير ذلك من الترتيبات المتعددة الأطراف والثنائية ، للنهوض بعملية التصنيع في افريقيا . ويجب اعادة النظر في الاتفاقات القائمة وتعديلها بغية اعطاء مزيد من الأولوية لقطاع الصناعة . وتحتاج البلدان الافريقية أيضا الى رفع مستوى استعدادها للاشتراك في المفاوضات الصناعية العالمية ، وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تعتمد سياسات واجراءات أخرى من شأنها تيسير تعاونها مع البلدان الافريقية في مجال الصناعة .

باء - التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية

٣١ - بالنظر الى الوضع الاقتصادي العالمي الراهن ، يتضح أن مشاكل افريقيا لن تجد حلا اذا تحسنت اقتصادات البلدان الصناعية وحدها . وهكذا فان التعاون بين بلدان الجنوب يكتسب أهمية جديدة . ففي عام ١٩٨٠ ، لم تبلغ الصادرات الى البلدان النامية سوى ٢ر٩ في المائة من مجموع صادرات افريقيا ، وكانت هذه النسبة تمثل حصة متزايدة بالمقارنة مع عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، الا أنها كانت مع ذلك أقل مما كانت في عام ١٩٧٥ . وبدأ عدد من البلدان النامية في أقاليم أخرى يصدر السلع الانتاجية وخلاف ذلك من المنتجات الصناعية التي تستوردها افريقيا حاليا على نطاق واسع من الشمال . ويمكن العمل على تقليل اعتماد افريقيا على الشمال بدرجة كبيرة من خلال القيام بخطوات لتنويع مصادر الامداد والتحول الى مصادر جديدة (عن طريق محافل كالتي يجري فيها التفاوض بشأن التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية) ، ويمكن أن يصاحب ذلك انشاء أسواق جديدة للمنتجات الافريقية .

٣٢ - وثمة عدد متزايد من الدول التي تشرع في ابرام ترتيبات للتعاون التقني مع بلدان نامية أخرى في مجالات مثل تمويل الاستثمار ، والتكنولوجيا ، وتنمية القوى العاملة والمهارات ، والخدمات الاستشارية ، والمشاريع المشتركة ، وتنمية الموارد الطبيعية . ويعد

تنظيم اجتماعات التضامن في بلدان نامية مختارة بقصد الحصول على مساعدة من بلدان نامية أخرى ، من خلال مشاريع محددة جيدة الاعداد ، أمرا وثيق الصلة بهذا الموضوع ويجب تكثيفه . وعند تعبئة الموارد المالية للعقد ، يجب زيادة الاستعانة بالأجهزة القائمة في البلدان النامية ، مثل التعاون الافريقي العربي . وينبغي للبلدان الافريقية أن تضمن أن ينال قطاع الصناعة أولوية في ترتيبات التعاون مع مؤسسات مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية .

٣٣ - وينبغي صياغة وتنفيذ برامج خاصة للتعاون الصناعي شبيهة بالاطار الذي يربط بين بلدان ومنظمات أمريكا اللاتينية وافريقيا والخاص بالنهوض بالتعاون الصناعي ، الذي اعتمدته الندوة الدولية الأولى لأمريكا اللاتينية وافريقيا ، التي عقدت في ريو دي جانيرو من ١ الى ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٣ .

جيم - دور المنظمات الدولية

٣٤ - يلاحظ مما سبق أن نجاح تنفيذ برنامج العقد يتطلب تنمية القدرات البشرية والتكنولوجية والقدرة على تعبئة الموارد المالية ، كما يتطلب انشاء أو تعزيز القدرات على خدمة عملية التصنيع وزيادتها . وتستطيع وكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها أن تسهم ، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية ، في الايفاء بهذه الاحتياجات ، فتساعد بذلك على التغلب على المشاكل الحادة التي تواجه التصنيع في افريقيا .

٣٥ - ويطلب ، في برنامج العقد وفي القرارات العديدة التي اتخذتها في هذا الشأن منظمة الوحدة الافريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة ، من المنظمات الدولية ، ولا سيما اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، أن تنظر في تخصص جزء من مواردها لتنفيذ برامج خاصة لمساعدة البلدان الافريقية في تنفيذ هذا البرنامج . ومع أن الوضع الاقتصادي الدولي الراهن قد يضع بعض القيود على الموارد المتاحة ، فان على المنظمات الدولية أن تبذل جهدا خاصا لتخصيص مزيد من الموارد لاقليم افريقيا ، الذي يظل أقل الأقاليم النامية نموا في العالم .

٣٦ - وهناك أيضا حاجة الى زيادة التنسيق فيما بين الوكالات ، بغية ضمان ترشيق التنسيق بين جهود منظمات الأمم المتحدة وتلك التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية والوكالات المتخصصة دعما للعقد . ويمكن أن تستخدم لهذا الغرض الاجتماعات التي تعقد سنويا بشأن التعاون بين أمانة منظمة الوحدة الافريقية وأمانات منظمات الأمم المتحدة . ومن خلال مثل هذا التنسيق ، يمكن تعيين مجالات محددة ، مثل القوى العاملة الصناعية أو التكنولوجيا أو تعبئة الموارد المالية ، وهي مجالات يمكن القيام فيها ببرامج مشتركة . وهذا من شأنه تقوية تأثير اسهام منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج العقد .

دال - دور اليونيدو والوكالات المنسقة

٣٧ - مع دخول برنامج العقد مرحلة التنفيذ ، تتركز المعونة المقدمة من اليونيدو للبلدان الافريقية وللمنظمات دون الاقليمية على مساعدتها في اعداد المشاريع الاستثمارية ، وتعبئة الموارد المالية ، وتنفيذ البرامج الخاصة بتنمية القوى العاملة والطاقة والتكنولوجيا . ويتطلب ذلك المساعدة في تحديد وكالات التمويل الرئيسية الثنائية والمتعددة الأطراف ، وترويج برامج ومشاريع محتملة للنهوض بالصناعة لدى وكالات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف ، وتنظيم اجتماعات معنية بتشجيع الاستثمار ، وتنظيم اجتماعات للتضامن ، والقيام بأعمال المتابعة ، بما في ذلك مساعدة البلدان الافريقية والمنظمات الدولية الحكومية في مفاوضاتها مع وكالات التمويل بشأن مشاريع استثمارية مختارة .

٣٨ - وللتعجيل بالاعمال التحضيرية الخاصة ببرنامج العقد وتنفيذه ، أعدت اليونيدو مشروعا شاملا يتضمن انشطة على كل من الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي ، وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقا ومنظمة الوحدة الافريقية ، بغية تمويله من برنامج الأمم المتحدة الانمائي . بيد أن عدم توافر التمويل قد أعاق لسوء الحظ هذا المجهود . ولكن يتوقع أن يساعد القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والثلاثين بزيادة موارد اليونيدو بمقدار مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٤، لمساعدة البلدان الافريقية والمنظمات الدولية الحكومية في تنفيذ برامجها المتصلة بالعقد، على تعزيز جهود اليونيدو وغيرها من الوكالات الرائدة في سبيل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أنشطة العقد .

٣٩ - وينبغي لليونيدو ، في اطار برنامجها للمعونة التقنية ، أن تكثف دعمها للبلدان والمنظمات دون الاقليمية الافريقية ، من خلال مساعدتها في صياغة مشاريع المعونة التقنية كي تمول من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرهما من المصادر ، ومن خلال الترويج لمشاريع المساعدة التقنية لدى الوكالات المانحة ، لا سيما تلك التي تسهم في صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والنهوض بمشاريع تقاسم التكاليف في بلدان مختارة ، واعداد الدراسات السابقة للاستثمار ، وتجديد الطاقات الصناعية المقامة فعلا ، وتعزيز جهاز التنمية الصناعية المؤسسي .

٤٠ - وأثناء تنفيذ الأنشطة السالفة الذكر ، سيستمر التنسيق والتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا عن طريق اللجنة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو المعنية بتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا في اطار خطة عمل لاغوس . وينبغي أيضا تكثيف الجهود المشتركة في مجال التنسيق الفعال وفي مراقبة تنفيذ برنامج القعد ، ليس في افريقيا فحسب وانما على المستوى العالمي أيضا .

الحواشي

(١) أنظر الورقة الأساسية التي أعدت للبند ٤ من جدول الأعمال (ID/CONF.5/14) .

(٢) برنامج معني بعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، اشترك في اعداده كل من اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو (ID/287) .

(٣) أنظر تقرير اجتماع الخبراء الرفيع المستوى بشأن استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية الخاصة بالبلدان النامية ، الذي عقد في ليما ، تحضيرا للمؤتمر العام الرابع (ID/WG.39/12 ، المرفق الثالث ، الفقرة ١٤) .

مرفـــق

العرض والطلب المتوقعان لفئات مختارة من المنتجـات ذات الأولوية : مخطط للاتجاه التاريخي ، ١٩٨٠ - ٢٠٠٨

فئة المنتجـــات	وحـدة الحســاب	الطلـب		الانتـــاج		(الواردات أو الرصيد)	
		١٩٨٠	٢٠٠٨	١٩٨٠	٢٠٠٨	١٩٨٠	٢٠٠٨
الأغذيـــة							
الحبـــوب	ملايين الأطنان المترية	٧٤ر٨	٢٠٢ر١	٥٨ر٤	١٤٤ر٢	٢٠ر٩	٥٨ر٩
الجذور والدرنيات والبقول الحبية	ملايين الأطنان المترية	٨٥ر١	٢١٦ر١	٨٨ر٢	٢١٦ر٥	-	-
اللحـــوم	ملايين الأطنان المترية	٤ر٧	١٣ر٦	٤ر٣	١٣ر٧	٤ر٠	-١ر٠
السلع الانتاجية							
الجرارات (الجاري استخدامهـا)	مئـات	٢٥٣ر٣	٨٠١ر٦		٦ر٠		١١٣ر٢
سيـارات الركـاب (الجاري استخدامها)	ملايين	٣ر٣	٢٩ر٩		١ر٠		٤ر٣
العربـات التجاريـة (الجاري استخدامها)	آلاف	١ ٧٠٠	١٩ ٩٠٠	١٦ر٩	٦٠ر٠		٢ ٩٠٠
المنتجات الوسيطة							
الأسمـدة	آلاف الأطنان المترية	٢ ٢٧٨	٧ ٨٨٠	١ ٤٢٢	٤ ٩٨٠	٨٥٦	٢ ٩٠٠
الاسمنـت	ملايين الأطنان المترية	٢٨	١٣٠	٢٣	١١٤		١٦
الحديد والصلب	ملايين الأطنان المترية	١٣ر٤	٩٧ر٠	٦ر٥	٣٩ر٨		٥٧ر٢
المنتجات الصيدلية							
(سيـف)	بلايين الدولارات					١ر١	٧ر٢
(المبيعات)		٢ر٢	١٥ر٦				

المصـــدر : (توقعات اللجنـة الاقتصادية لافريقيا على النحو المذكور في "اللجنة الاقتصادية لافريقيا وتنمية افريقيا ، ١٩٨٣ - ٢٠٠٨ ، دراسة منظورية أولية") (أديس أبابا ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ١٩٨٣) .

- - - - -